بورصة الكويت تمدد العمل بالإجراءات الاحترازية

أعلنت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية حصولها على موافقة هيئة أسواق المال على استمرار تسيير أنشطة التداول في البورصة مع تطبيق حزمة من التدابير الاحترازية.

وقالت البورصة في بيان صحفي أمس الخميس إن تلك التدابير الاحترازية التي أصدرتها تأتي في إطار حماية حقوق المتعاملين والحد من الآثار السلبية التي قد تنعكس على اعمال المستثمرين وأسواق التداول.

وأضافت أنه سيتم تمديد الإجراءات المتخذة حتى انتهاء العطلة الرسمية التي تشمل استمرار التداول في السوق الرسمي كالمعتاد وإيقاف كل من نقل الملكية والتنفيذ الجبري والصفقات الخاصة ونظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة (أو تي سي).

وأوضحت أنه لضمان صحة وسلامة موظفي بورصة الكويت وتوفير بيئة عمل سليمة وآمنة لهم سيتم إلغاء كافة الاجتماعات الخارجية وإجراؤها فقط في حالة الضرورة القصوى في حين تم الحد من إجراء الاجتماعات الداخلية.

بنسبة صعود بلغت 3.7 في المئة

البورصة تنهي تعاملاتها الأسبوعية على ارتفاع المؤشر العام

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملات نهاية الأسبوع أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 164.3 نقطة ليبلغ مستوى 4608.07 نقطة بنسبة صعود بلغت 3.7 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 325.7 مليون سهم تمت عبر 16621 صفقة بقيمة نقدية بلغت 93.13 مليون دينار (نحو 316.6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 17.5 نقطة ليبلغ مستوى 4031.7 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.44 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 96.7 مليون سهم تمت عبر 2904 صفقات بقيمة نقدية بلغت 4.13 مليون دينار (نحو 14.04مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 237.7 نقطة ليبلغ مستوى 4902.4 نقطة بنسبة صعود بلغت 5.1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 229.02 مليون سهم تمت عبر 13717 صفقة بقيمة نقدية بلغت 88.9 مليون دينار (نحو 302.2 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 28.4 نقطة ليبلغ مستوى 3974.3 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.72 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 88.7 مليون سهم تمت عبر 2448 صفقة بقيمة نقدية 3.7 مليون دينار (نحو 12.5 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (سكب ك) و(اصول) و(هلي متحد) و(تسهيلات) اما شركات (اهلي متحد) و(بيتك) و(المستثمرون) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (ايفا) و(وربة كبيتل) و(المدينة) و(المستثمرون) الأكثر انخفاضا.

على الجانب الآخر، قررت هيئة أسواق المال الكويتية الأربعاء تأجيل تقديم الشركات المدرجة في بورصة الكويت لبياناتها المالية عن الفترة المنتهية في 31 مارس 2020 وتأجيل إرسال الأشخاص المرخص لهم للبيانات المالية المرحلية لذات الفترة.

وأوضحت الهيئة في بيان نشرته على حسابها بموقع التواصل الاجتماعي (تويتر) أنه سيتم تقديم البيانات المالية خلال الفترات المحددة لتقديم البيانات عن فترة الربع الثاني من السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020.

وبينت أن التأجيل يأتي تماشيا مع الاجراءات الحكومية الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) حيث تم تعطيل العمل في الجهات الحكومية والخاصة احترازيا والذي شمل بدوره تعطيل أعمال مراقبي الحسابات وأدى لصعوبة انعقاد الجمعيات العامة.

وأضافت أن هذا الإجراء يأتي كذلك لتسهيل بيئة الاعمال في الظروف الراهنة ودعم أسهم الشركات وتمكين الشركات من شراء اسهمها.

وتأسست هيئة أسواق المال الكويتية وفقا للقانون رقم (2010/7) الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وتقوم الهيئة بموجب القانون بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

أغلقت 3 محال تجارية مخالفة

«التجارة» تشدد على قرارات مجلس الوزراء الاحترازية

شددت وزارة التجارة والصناعة الكويتية على تطبيق القرارات والإجراءات الاحترازية لمجلس الوزراء للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) ومنها إلزام الفنادق بمنع الحفلات والمناسبات وتجهيز البوفيهات وكل ما يتعلق بتنظيم هذه الفعاليات وأيضا بناء على القرار الوزاري رقم 64 / 2020 من وزارة الصحة.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي أمس الخميس إن القرارات ذات الصلة نصت على منع جميع الفنادق والمحلات والمنشآت التي تعد وتجهز الحفلات والمهرجانات وحفلات الاستقبال بجميع أنواعها من القيام بأي عمل من هذه الأعمال.

وشددت الوزارة على تطبيق القوانين اللازمة بحق كل مخالف مؤكدة على إغلاق وسحب التراخيص التجارية لمن لا يلتزم بتلك الإجراءات

وفي المقابل، أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس إغلاق ثلاثة محال تجارية وبسطات خضراوات لم تلتزم بالقرارات المنظمة والإجراءات الاحترازية المعمول بها لمواجهة انتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة في بيان إن الفرق المعنية قامت بالتدقيق والتفتيش على 370 صيدلية في حين حررت 97 محضر ضبط لمحال تجارية خالفت القانون فضلا عن فتح سبعة محال بعد أخذ تعهدات بإزالة المخالفات المرصودة.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 38 فرعا لمراكز التموين و15 مخبزا تابعا لشركة المطاحن الكويتية علاوة على 42 ملحمة و104 محال لبيع الخضراوات والفواكه والتمور والقهوة لتسهيل عمليات البيع والوقوف على سير العمل بها. وأفادت بأن مركز الطوارئ التابع لها قام بتجديد وتغيير في البطاقة التموينية لعدد 133 بطاقة كما استقبل 527 شكوى عبر الخط الساخن رقم (135).

من الأجرة الشهرية مدة شهر

«الكويتية للاستثمار» تعفي المستأجرين في سوق المناخ

الكويت– 19 مارس 2020:

في إطار مسيرتها الوطنية والمجتمعية الحافلة التي تناهز ستين عاماً، أعلن رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار الدكتور يوسف العلي، عن إعفاء المستأجرين في محلات مبنى سوق المناخ من سداد الأجرة الشهرية مدة شهر .

وقال العلي في تصريح صحافي: إن هذه الخطوة تأتي دعماً من الشركة للمستثمرين المستأجرين بمبنى سوق المناخ في ضوء الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها البلاد، لاسيما بعد صدور قرار مجلس الوزراء في 14 مارس الجاري بإغلاق المجمعات التجارية وغيرها من الأسواق والمطاعم والمقاهي، امتثالًا للإجراءات الاحترازية والوقائية التي قررتها الحكومة في مواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19».

دكتور يوسف العلي

وأضاف العلي أن الشركة الكويتية للاستثمار تقوم بمواكبة الإجراءات الوقائية التي نصت عليها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، بتوفير جميع الأدوات الوقائية للموظفين وأجهزة المسح، كما تتبع قرارات مجلس الوزراء بتخفيض أعداد العاملين بالشرك، نظراً لهذه الظروف المؤقتة.

واختتم العلي التصريح «بالتضرع إلى المولى عز وجل بأن يزول هذا الوباء من بلادنا وبلاد المسلمين والعالم أجمع، وأن يعود النشاط الاقتصادي والتجاري إلى ما كان عليه وأفضل».

الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية:

فيروس «كورونا» كبد شركات المنطقة خسائر بنحو 420 مليار دولار

قالت الامينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) رولا دشتي ان الشركات في المنطقة العربية تكبدت خسائر فادحة بلغت قيمتها 420 مليار دولار نتيجة تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

واضافت دشتي في تقرير أصدرته (الإسكوا) حول التقييم الاقتصادي الاول لكلفة الفيروس العالمي في المنطقة العربية "نحن بحاجة لحلول على صعيد السياسات وخطوات سريعة لتحقيق الانتعاش بناء على مقاربة شاملة لا تهمل احدا".

واوضحت "ما زلنا لا ندرك تماما تبعاته (الفيروس) على حياة الناس وعائلاتهم وعلى تعليم الاطفال وقطاعات الصحة ولكن يمكننا تقييم خسائرنا الاقتصادية والبحث عن طرق لتخفيفها".

واظهر تقييم (الاسكوا) ان المنطقة العربية ستعاني خسائر فادحة في الوظائف الى جانب العدد المتزايد من الضحايا والاصابات والعبء الهائل على القطاع الصحي نتيجة تفشي فيروس (كورونا المستجد).

واضاف التقييم ان الفيروس ادى الى انخفاض اسعار النفط ما كلف المنطقة حوالي 11 مليار دولار من ايرادات نفطية صافية في الفترة الممتدة من يناير الماضي الى منتصف الشهر الجاري. وتوقع تراجع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بما لا يقل عن 42 مليار دولار مع استمرار التراجع نتيجة انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي الكبير الناجم من اغلاق مؤسسات القطاع العام والخاص منذ منتصف الشهر الجاري.

واشار الى احتمال المنطقة اكثر من 1.7 مليون وظيفة في عام 2020 مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية وخلافا لاثار الازمة المالية العالمية في عام 2008.

واوصت (الاسكوا) باتخاذ الحكومات تدابير منسقة ومتجانسة لتقديم الدعم على المستويين الكلي والجزئي بحيث تعمل على تحسين الحماية الاجتماعية خصوصا للفقراء والفئات الضعيفة.

ورات ان على حكومات المنطقة اعتماد سياسات مالية نشطة لدعم الشركات ومنها تقديم الاعفاءات الضريبية ودعم الاجور وتمديد آجال سداد الديون ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ودعت المؤسسات المالية المتعددة الاطراف إلى دعم البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة لمواجهة الضغوط المالية التي ترزح تحتها.

بعد إنخفاض أسعار النفط

إجراءات جديدة للحد من آثار «كورونا» في السعودية

اتخذت الحكومة السعودية إجراءات جديدة للحد من أثر "وباء" فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) وانخفاض أسعار البترول.

يأتي ذلك نظرا للظروف الاقتصادية والعالمية الناتجة عن تبعات تفشي فيروس كورونا المستجد والانخفاض الحاد في توقعات نمو الاقتصاد العالمي وما تبعها من انعكاس سلبي على أسواق النفط وتأثرها المباشر على المالية العامة في السعودية.

وقال وزير المالية وزير الاقتصاد والتخطيط المكلف السعودي محمد الجدعان في تصريح صحفي أن الحكومة عملت على تدابير أولية تضمن توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الوقائية والمباشرة للتعامل مع تبعات "وباء" فيروس كورونا والحد من انتشاره لحماية المنشآت والأجهزة الحكومية واستمرارية أعمالها.

وشدد الجدعان على أن الحكومة ستوفر كافة الاعتمادات الإضافية المطلوبة وتوفير الخدمات الصحية اللازمة للوقاية والعلاج ومنع الانتشار مؤكدا حرص الحكومة السعودية على أولوية الانفاق الاجتماعي وإعادة توجيه الانفاق الحكومي بما تتطلبه المرحلة اجتماعيا واقتصاديا. واضاف أنه في ضوء التطور الملحوظ في إدارة المالية العامة وتوفر المرونة المناسبة لاتخاذ التدابير والإجراءات في مواجهة الصدمات الطارئة بمستوى عال من الكفاءة فقد أقرت الحكومة خفضا جزئيا في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعيا واقتصاديا. وبين ان حجم الخفض الجزئي في تلك البنود بلغ ما يقارب 50 مليار ريال (نحو 13ر333 مليار دولار) اي ما يمثل أقل من 5 بالمئة من إجمالي النفقات المعتمدة في ميزانية العام 2020.

وأكد الجدعان قوة المركز المالي للحكومة حيث حافظت على احتياطيات وأصول حكومية ضخمة تمكنها من التعامل مع التحديات المستجدة والحد من التأثير على مستهدفاتها في الحفاظ على الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي على المدين المتوسط والطويل. وقال الجدعان أنه نظرا لاحتمال استمرار أو تفاقم الآثار المترتبة من انتشار الفيروس وتبعاتها على الاقتصاد العالمي فإنه سيتم إعادة تقييم المستجدات ومراجعة بنود النفقات واتخاذ القرارات المناسبة في حينها كما ستواصل الحكومة رفع كفاءة الأداء المالي والاقتصادي بما يمكنها من المحافظة على المكتسبات المالية والاقتصادية التي تحققت خلال الفترة الماضية

تونس تسمح بتأجيل سداد قروض الشركات 6 أشهر

قال البنك المركزي التونسي في بيان إنه سيسمح للشركات بتأجيل سداد قروض لمدة ستة أشهر لمواجهة الآثار الناتجة عن تفشي فيروس كورونا. وخفض البنك المركزي يوم الثلاثاء سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 100 نقطة أساس إلى 6.75 بالمئة، وهو أول خفض في تسع سنوات، بينما يواجه الاقتصاد خطر ركود.

يأتي ذلك عقب تخفيضات حادة لأسعار الفائدة في اقتصادات رئيسية مع تسبب الفيروس في توقف قطاعات واسعة من الاقتصاد. وأغلقت تونس، التي تسهم السياحة بنحو عُشر ناتجها المحلي الإجمالي، جميع حدودها الجوية والبحرية والبرية.

وقال البنك المركزي إن قرار السماح للشركات بتأجيل سداد القروض يهدف إلى الحفاظ على الاقتصاد وحماية الوظائف. وأضاف أن الشركات المنتفعة من التأجيل سيُسمح لها أيضا بالحصول على قروض جديدة. وقال رئيس الوزراء التونسي إلياس الفخفاخ هذا الشهر إن بلاده خفضت توقعات النمو للعام الحالي إلى واحد بالمئة من 2.7 بالمئة كانت مقدرة في ميزانية 2020. وأضاف أن فيروس كورونا واحد من الأسباب الرئيسية لهذا التراجع.

وتعاني تونس منذ ذلك الحين لكي تنهض مجددا باقتصادها وسط سنوات من النمو الضعيف وتراجع الخدمات العامة ومستويات عجز مالي ودين متصاعد.

وينتهي برنامج قرض من صندوق النقد الدولي في أبريل وتقول الحكومة الجديدة، التي تشكلت في فبراير عقب سجال سياسي لشهور إثر انتخابات أكتوبر ، إنها ستسعى لتجديده.

ليبيا تخسر 3.36 مليار دولار في شهرين لتراجع إنتاج النفط

قالت المؤسسة الوطنية للنفط إن الخسائر الناتجة عن إقفال منشآتها سجلت 3.36 مليارات دولار بعدما تراجع إنتاج الخام إلى 91 ألفًا و221 برميلًا في اليوم. ودعت المؤسسة في بيان، المسؤولين عن الإقفال إلى «الرفع الفوري للحصار المفروض وتجنيب حياة العاملين بقطاع النفط والمواطنين مزيد المعاناة»، كما دعت باقي أجهزة الدولة إلى المحافظة على ما تبقى من احتياطيات مالية وتقليل مصاريفهم أيضًا. وأشار البيان إلى أن المؤسسة لا تزال قادرة على توفير كميات كافية من المحروقات وتوزيعها على كافة الليبيين في جميع أنحاء ليبيا بما فيها المناطق الشرقية؛ حيث ترسل عشرات الآلاف من الأطنان من المحروقات كل أسبوع إلى تلك المنطقة، كما أنفقت ملايين الدولارات منذ بدء الحصار لشراء المحروقات ونقلها إلى شرق ليبيا. ولفتت المؤسسة إلى تفريغ ناقلة بنزين أول أمس الأربعاء، في ميناء بنغازي، فيما يُتوقع وصول ناقلة محملة بالديزل إلى الميناء غدًا، كما تزود مدينة طبرق وبقية المنطقة الشرقية بالوقود مباشرة من بنغازي.